المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٧ يوليو ٢٠٠٢

السودان والسلام الاجتماعى المنشود!!

من المعروف ان وجود المجتمعات سابق لنشئة الدولة.. فهذه الاخيرة إنما جاءت عندما شعر الأفراد بحاجتهم إلى وجود سلطة سياسية تنظم مصالحهم وحياتهم وعلاقاتهم فوضعوا الدساتير وسنوا القوانين.. ولا يشترط فى الشعب المكون للدولة ان يكون متجانسا ،حيث يجوز انتماء الأفراد إلى أصول عرقية ودينية وثقافية متباينة.. اما مصطلح الأمة فهو يعنى التجانس بين أعضاء الأمة الواحدة فى العرق واللغة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد والأهداف المشتركة، غير أنه لا يشترط توافر كل هذه العوامل معا كما هو الحال فى الأمتين العربية والإسلامية.

وتحتاج الدولة فى بقائها إلى ما يسمى بالسلام الاجتماعى باعتباره أمرا ضروريا لتحقيق الأمن والاستقرار فى الدولة، وثمة ارتباط وثيق واعتماد متبادل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى،التى ينبغى أن تتكامل فيما بينها، لتحقيق مصالح الأفراد المادية والروحية.

وإذا نظرنا إلى حالة السودان نجد ان المجتمع السودانى قد تكون من نماذج العنصرين العربى والإفريقى، وتعرض السودان للاستهداف البريطانى الذى اطاح بدولة المهدية الوطنية، التى أعقبت الحكم التركى، وترتب على السياسة الاستعمارية القائمة على مبدأ «فرق تسد» تشطير المجتمع السودانى إلى شمال وجنوب.. حيث مارست السلطات الاستعمارية من خلال قانون المناطق المقفولة سياسة فصل جنوب السودان عن شماله، ولفترة طويلة امتدت حتى مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧، عندما اختار الجنوبيون الارتباط بالشمال بدلا عن رغبة المستعمر فى ضمهم لشرق إفريقيا، وقد أرادت السياسة الاستعمارية فى الواقع تمزيق وحدة البلاد بحيث يصبح الشمال عربيا مسلما والجنوب إفريقيا مسيحيا، مما يعمق الاختلافات والتناحر بينهما.. لكن على الرغم من هذه السياسة الاستعمارية نجد أن الحركة الوطنية التى نبعت من المجتمع السودانى قد شارك فيها الجميع من جنوبيين وشماليين، فهناك حركة اللواء الأبيض العسكرية بقيادة على عبداللطيف وهو من أهل الجنوب، ومن ثم نجحت الحركة الوطنية فى إجبار المستعمر على التراجع عن مواقفه، ورضوخه إلى إحداث تطور سياسى ودستورى فى السودان باتجاه الاستقلال.. لكن رواسب السياسة الاستعمارية استمرت بعد الاستقلال.. فحركة التمرد الأولى فى جنوب السودان التى اندلعت فى عام ١٩٥٥ قد تحولت إلى حرب أهلية سعت إلى فصل السودان إلى جنوب وشمال، بهدف زعزعة الأوضاع الأمنية الاجتماعية فى السودان، وأدت هذه السياسة بالإضافة إلى سياسات الحكومات الوطنية المتعاقبة، إلى زعزعة الثقة بين الوطن الواحد، وبنظرة إلى واقع الحال نجد أن الحكومة فى السودان قد سعت إلى التركيز على تحقيق الوحدة الاجتماعية الوطنية، ونشر ثقافة السلام، حيث تم عقد أول مؤتمر وطنى حول قضايا السلام فى مطلع التسعينيات من القرن الماضى، وتبنت الحكومة مشروع السلام من الداخل، كما وافقت على التفاوض لعدة جولات مع حركة التمرد من خلال منظمة الإيجاد وعلى قبول مبادرات الوساطة المصرية - الليبية، لتحقيق الوفاق الوطنى مع المعارضة الشمالية فى الخارج، وحركة التمرد عبر الحوار من أجل الوحدة وإحلال السلام فى السودان.. ولكى تعم ثقافة السلام عبر الحوار أفسح المجال للمؤسسات المدنية غير الدبلوماسية الشعبية والجهد الشعبى لتوسيع دائرة ثقافة السلام. وقد تأكد من كل ذلك أن الوحدة الاجتماعية فى السودان امر حيوى لابد منه لتحقيق الأمن والوفاق والوئام ، فالمجتمع السودانى متعدد الأعراق والديانات والثقافات، وهذا التعدد هو فى الواقع عامل اثراء حضارى متى ما تحققت الوحدة الاجتماعية على أسس الانتماء لتراب الوطن وحقوق وواجبات المواطنة المتساوية.. ولا شك أن ما حدث فى السودان بسبب التمرد من نزوح نحو ٣ ملايين مواطن جنوبى إلى شمال السودان، هو خطوة إيجابية فى هذا الاتجاه، لأنها تعزز مد جسور الثقة والتواصل والوحدة الاجتماعية بين ابناء الوطن الواحد.

وتؤكد فشل السياسة الاستعمارية والمؤامرات الخارجية لفصل جنوب السودان عن شماله، ومن المهم أيضا التركيز على سياسة نبذ الحرب بين أبناء الوطن الواحد، وشرح امتداد الحرب الجسيمة فى تعطيل التنمية والخدمات وعدم جدوى الحرب كوسيلة لحل الخلافات باعتبار أن الحوار هو الأسلوب الوحيد والأمثل والحضارى للتعامل مع هذه الخلافات.. وهنا نؤكد أن نشر ثقافة السلام عبر الحوار سيؤدى إلى إيجاد بيئة إنسانية متماسكة، يتوافر فيها الأمن والاستقرار والتقدم لجميع الأعراق والثقافات والديانات، فى إطار الوطن الواحد.

عايدة عبدالحميد القمش

كاتبة سودانية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية